مدير عام الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء يتحدث لـ«قضايا وناس»:

ضبطنا 40 محطة بترولية مخالفة و66 سيارة تبيع المشتقات النفطية في السوق السوداء بأسعار خيالية

الكميم: سيتم اليوم إرسال أغلب المخالفين إلى النيابة العامة لينالوا جزاءهم

■ ـ أكد المهندس عبد الباسط محمد الكميم مدير عام الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء انه تم تشكيل لجان ميدانية من فرق الرقابة ومفتشي الضبط القضائي وممثلين للجهات الأمنية برفقتهم مندوب من شركة النفط اليمنية بمحافظة صنعاء وذلك لضبط المحطات المخالفة للأسعار الرسمية ومنع الاحتكار وضبط سماسرة الأسواق السوداء المستغلين لهذا الظرف.
وأضاف مدير عام الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء أنه تم النزول الميداني الى مواقع المحطات المتواجدة بمديريات المحافظة بمساندة من اللجان الشعبية هناك وبغرض التفتيش على المحطات البترولية والتأكد من مدى التزامها بالسعر الرسمي وكذا الالتزام بعدم الاحتكار للمواد البترولية وتسهيل وصولها للمواطنين.

تحقيق/ معين حنش

واشار المهندس الكميم إلى أنه تم بالفعل التأكد من المحطات وتم ضبط ٢٠ محطة مخالفة وتم عمل محاضر لها.. كما تم ضبط٢٠ محطة مغلقة وكل محطة من هؤلاء يوجد فيها على الأقل من ٥٠٠٠لتر الى ١٥٠٠٠ لتر يقومون باحتكارها ولكن تم الزامهم بفتح تلك المحطات والبيع للمستهلك بالسعر الرسمي وتم ذلك بوجود لجنة من قبل مكتب شركة النفط محافظة صنعاء وتم البيع مباشرة وتحت إشراف اللجان الميدانية.
من جانب آخر أكد عبد الباسط الكميم أنه تم متابعة السماسرة من الباعة المتجولين الذين يتواجدون في الطرق الرئيسية لتلك المديريات والذين يبيعون للمواطنين بأسعار خيالية.
وأضاف مدير عام الصناعة والتجارة أنه تم ضبط ٦٦ سيارة وقلاب واحد في السوق السوداء من أصحاب الباعة المتجولين، وتم ضبطهم وسياراتهم محملة بالمواد البترولية المغشوشة وتم القبض على هؤلاء بهدف القضاء على هذه الظاهرة وذلك بتعاون الجهات المختصة ممثلة بوزير الصناعة والتجارة وتم ضبط هؤلاء في تلك المديريات وحتى في الخطوط الرئيسية لهذه المديريات.
ويؤكد الكميم أن مثل هؤلاء الذين يقومون بافتعال الأزمات وتحميل الدولة الاتهامات والأكاذيب الباطلة ومضايقة المواطنين وذلك لكي يتم تحميل الدولة المسؤولية الكاملة.. فهؤلاء تجار أزمات لا يهمهم إلا الكسب السريع والفاحش الأرباح ومحاربة الدولة لإضعاف هيبتها في عدم توفر هذه المواد.
وأضاف عبد الباسط الكميم انه تم اكتشاف محطة تقوم بالغش في مادة البترول باضافة مواد مثل القاز والتينار على البترول على أساس البيع للمستهلكين، وكانت ألوان تلك المواد البترولية متنوعة ومختلفة لأنها مواد مغشوشة وتتسبب في حدوث اعطال وخلل فني للمركبات.
ونوه الكميم إلى أن هذه المواد البترولية متوفرة في السوق السوداء لكنها مغشوشة وتساعد على الاحتكار في المحطات الرسمية وقد تم تجهيز محاضر الضبط من قبل تلك اللجان المكلفة وانه في يومنا هذا الأحد سيتم ترحيل هؤلاء إلى النيابة كون الدولة سوف تقوم بواجبها على أكمل وجه مهما كانت الظروف التي سمحت لهؤلاء المتلاعبين بهذه المواد احتكارها وبيعها في الاسواق السوداء.
وشدد مدير عام الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء على أصحاب المحطات بأن لا يعرضوا أنفسهم الى المساءلات القانونية والى أحواش النيابة للتحقيق معهم وأن عليهم الالتزام بعدم الاحتكار أو مخالفة الأسعار الرسمية.. كما دعا الكميم الجهات المختصة والقائمين على توفير هذه المواد البترولية والحاجيات للمواطنين الى العمل بأمانة واخلاص أمام الله لكي تمنع مثل هذه الظواهر.
وقال عبدالباسط الكميم أنه تلقى تساؤلات من بعض المواطنين بانه لماذا تقومون بمنع مثل هؤلاء الباعة المتجولين وهم يوفرون للمواطنين مادة البترول ولو كانت بأسعار مرتفعة.. فأجبنا عليهم أن هؤلاء أصحاب الأسواق السوداء هم من يختلقون الأزمة فهم مكلفون من اطراف مشبوهة تسعى لإثارة المشاكل همها الوحيد هو تعطيل الحياة للمواطنين وللدولة، فلو التزم الجميع بعدم الشراء من هؤلاء الباعة ونحن نقوم بعملنا بحبس وضبط مثل هؤلاء لما حصلت هذه الأزمة التي قد يكون أصحاب المحطات مشاركين في بيع المواد البترولية في السوق السوداء لكنا سنستمر في ضبط مثل هؤلاء المخالفين للقانون رغم أننا في محافظة صنعاء المترامية الأطراف لكنه تم التفتيش في المديريات المتواجدة في جهة الشرق والجنوب للمحافظة.
كما تم أمس السبت ضبط ما يقارب ٦٦ سيارة بما يقارب ١٣٠٠ برميل بترول وديزل مغشوش وجدت في قلابات وديانات وشاصات وباصات وهيلوكسات كانوا يحملون المشتقات ويبيعونها في السوق السوداء ..وبالرغم من الاعتداء على اللجنة المكلفة بمراقبة هذه الأسواق حيث كان الاعتداء في محطة الشطبي في جحانة وتعرضت اللجنة للملاحقات في محطات خارج محافظة صنعاء وبقية المحطات في مديريات المحافظة.
ونوه المهندس عبدالباسط الكميم بأنه تم الاجتماع مع وكيل أول محافظة صنعاء العميد عبدالله محسن ضبعان ومدير عام شركة النفط بمحافظة صنعاء وتم اتخاذ إجراءات بتكليفنا مع اللجنة المتواجدة والمكلفة بضبط المحطات والبائعين غير القانونيين في الأسواق السوداء وتم رفع مذكرة لقائد الأمن المركزي بمنع أي سيارة تحمل مشتقات غير مرخص لها تمر من النقاط الأمنية إلا اذا لديها ترخيص مختوم من الجهات الرسمية وتم مباشرة عمل اللجنة لمراقبة توزيع المشتقات النفطية وضبط المتلاعبين ويقول الكميم أنه فوجئت اللجنة يوم أمس السبت بالقبض عليها عندما قامت بضبط سيارة تبيع مادة البنزين بسبعة آلاف ريال لكنه تم ضبط وحجز اللجنة بالأمن المركزي وتركت السيارة المخالفة مع أصحابها في الأمن المركزي لأن هؤلاء الناس يقربون لقائد بالأمن المركزي تم حجز اللجنة دون إفراج.
من جهة أخرى وبالنسبة لما يخص المواد الغذائية أوضح المهندس عبد الباسط الكميم أنه سيتم النزول إلى أصحاب محلات الغاز وأصحاب المعارض المرخصة وضبط الباعة المتجولين وبعدها سيتم تنفيذ حملة على تجار الاستيراد والجملة والتجزئة الخاصة بالمواد الغذائية الأساسية للتأكد من عدم الاحتكار أو الزيادة السعرية ولكن في اختصاصنا بالمحافظة لاتوجد زيادة سعرية بشكل كبير واذا وجد أي احتكار وتلاعب فنحن سنضبط المتلاعبين في الأسعار وسيتم محاسبتهم ومساءلتهم قانونياً.

مخططات لن تحقق أهدافها

أحسن سعيد الفقيه

■ ان المخططين لمايسمى بالثورات قد عملوا منذ سنوات للإعداد لمايسعون إليه ابتداءً بايجاد القنوات الفضائية المساعدة لهم في البحث والدراسة لكل دولة على حدة وتقوم هذه القنوات على أساس الحرية باستقبال الشخصيات من أي دولة وكذلك شخصيات من الأحزاب المعارضة وهنا يتم للمشاهد والمتآمر إيجاد شرخ من خلال ابراز قضايا لتهيئة الاجواء للمشاهدين وإيجاد طريق للمعارضة بأنها على حق وأن هناك قضية كبيرة ليبدأ منها العمل على معرفة مايدور في كل دولة ليكون السبيل الذي يدخل منه المتآمر وبعد أن حققوا ما يريدون ووصلوا اليه بدأوا بالتخطيط والبحث عن العوامل التي تساعدهم من داخل كل نظام وفعلاً فقد تم الاتفاق مع كل أقطاب المعارضة في الوطن العربي برمته وتجنيد شخصيات لتقوم باختيار شخصيات من الانظمة من أصحاب النفوس الضعيفة لتقوم عند بدء ثورتهم بتقديم الاستقالات المتتالية والمتلاحقة من الأنظمة لارباك النظام وإدخاله في حالة صدمة لايدري ماذا يواجه هل يواجه الثورة أم يراضي المستقيلين وفعلاً ينهار النظام برمته وفي أقل فترة كما حدث في بعض الدول العربية خلال الاشهر الماضية والمخطط هدفه في الاخير ضرب الدول العربية كاملة وسلاحهم أبناء كل دولة وذلك لايكلفهم أي مجهود حربي وماخططوا له من قرون نجح في أسرع فترة وبدون أي خسارة ليبدأ تنفيذ المخطط الأكبر والاحقر وهو استنزاف الجيوش العربية حتى يسهل استهدافها والنيل من المنطقة برمتها وهذا ما تم اكتشافه مؤخراً وبالتأكيد هذا لن يحدث ولن يحقق الانقلابيون والمتآمرون مخططاتهم الدنيئة لأن الشعوب بدأت تستفيق .. ولو متأخرة لكنها استفاقت وعرفت مخططات المتآمرين.

إدارة السجن المركزي بعمران تستحق الثناء

في البداية أتوجه بالشكر العميق لقيادة وزارة الداخلية ممثلة بوزيرها اللواء مطهر رشاد المصري وكذلك لقيادة مصلحة السجون ولقيادة أمن محافظة عمران ممثلة بالعميد عبدالله دبوان وذلك لتعيينهما الرائد محمد صالح سران/ مديراً عاماً للسجن المركزي بمحافظة عمران والذي جاء تعيينه عقب حادثة الهروب التي حصلت في السجن المركزي بعمران.
ومن هنأ نستطيع أن ندرك أن تعيين مدير أمن المحافظة له كمدير للسجن لم يأت بمحض الصدفة بل لأن مدير أمن المحافظة يدرك جيداً بأن هذا الشخص يمتلك من الكفاءة والنزاهة وسعة الصدر ما تؤهله لإدارة السجن وهذا ينم عن النظرة الثاقبة التي يتمتع بها مدير أمن المحافظة .. إذا ان إدارة السجن تحتاج إلى رجل يتصف بصفات استثنائيه يستطيع من خلالها التعامل مع الأفراد والسجناء والنيابات والمحاكم وكذلك الوجهاء والمشائخ وهذا ما تحقق في أوصاف الرائد محمد صالح سران.
ولقد لاحظنا أنه وبعد توليه زمام الأمور في السجن قام باستعادة تفعيل نقل السجناء إلى النيابات والمحاكم بحسب طلبها رغم توقفها لمدة شهرين من قبل المدير السابق والذي كان يتحجج بالوضع الأمني على الرغم من هدوئه في تلك الفترة مقارنة بالفترة الراهنة .. حيث يقوم مدير السجن بنقل السجناء بعد اتخاذه التدابير الأمنية اللازمة وذلك بالتنسيق مع مدير أمن المحافظة وقائد فرع الأمن المركزي لغرض تعزيز الحراسة أثناء نقل السجناء إلى المحاكم والنيابات ولم يكتف بالتدابير التي يتخذها بل يقوم بمرافقة السجناء بشخصه وبسيارته الشخصية وتحويلها كطقم لمرافقة السجناء .. بالإضافة إلى تفعيل الطقم التابع لإدارة السجن لمرافقة السجناء وهذا يدل بدلالة واضحة بأن هذا الرجل يحس بمدى المسئولية الملقاة على عاتقه بينما لاحظنا بأن المدير السابق قام بتحويل الطقم التابع للسجن كسيارة خاصة به وسخره لنقل أغراضه الخاصة.
كما أن قيام الرائد محمد صالح سران باستعادة تفعيل نقل السجناء إلى النيابة والمحاكم إلا لمعرفته بالضرر الذي يلحق بالسجناء نتيجة توقف قضاياهم وبالتالي فإن هذا يعد عملاً إنسانياً.
وإلى جانب ذلك يقوم مدير السجن المركزي بالتواصل مع أهالي السجناء والمشائخ وذلك عسى ولعل يتم حل قضاياهم قبلياً .. كما يقوم بالتنسيق والتواصل مع رئيس النيابة والمحاكم بخصوص السجناء المتعثرة قضاياهم .. بالإضافة إلى قيام مدير السجن بالتواصل مع محافظ المحافظة وطرح له كل المعضلات التي تواجه إدارة السجن والذي أبدى المحافظ تجاوباً ملموساً يستحق عليه كل الشكر والتقدير.
كما يجب الشكر للأخ علي ناصر لخشع –رئيس مصلحة السجون على تعاونه الدؤوب مع مدير السجن الرائد سران وذلك بحل المعضلات والشوائب التي تواجه إدارة السجن محافظة عمران .. وفي الأخير نبارك للأخ الرائد محمد صالح سران الثقة التي منحت له بتعيينه مديراً للسجن المركزي محافظة عمران .. وكما عهدناه متميزاً في الإدارات التي تم تعيينه للعمل فيها .. ونتمنى له كل التوفيق والمزيد من النجاح في إدارته للسجن المركزي م عمران.

الشيخ/ حسين قائد هديله السريحي